مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: إمكانية إحياء الاتفاق النووي مع إيران إطار تحليلي للمفاوضات النووية الإيرانية
اسم الكاتب: إياد حرفوش، فادي خليل، محمد حسون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9494
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 17:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 35- 4- 2019: 420-442

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 35 -4-2019: 420-442

إمكانية إحياء الاتفاق النووي مع إيران إطار تحليلي للمفاوضات النووية الإيرانية

إياد حرفوش[1] ، فادي خليل[2]، محمد حسون[3]

[*]طالب دكتوراه– قسم العلاقات الدولية – كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق.

الملخص:

اعتُبر الاتفاق النووي الإيراني الذي تم توقيعه عام 2015، تحولاً كبيراً في إطار المفاوضات النووية الإيرانية، أعادت بموجبه إيران تقليص منشآتها النووية، ووافقت على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل رفع جميع العقوبات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط النووي. والأهم أنه أشار أن الاتفاق النووي الإيراني المتبادل للحد من برنامج إيران النووي ممكن. وبعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق عام 2018، ومع تغير الإدارة الأمريكية، مازالت عملية المفاوضات متعددة الأطراف جارية من أجل إحياء الاتفاق النووي الإيراني. وقد تناول البحث دراسة إمكانية التوصل لاتفاق في المفاوضات الجارية حالياً لإحياء الاتفاق، وذلك من خلال إطار تحليلي لهذه المفاوضات وفق منهج تحليل التفاوض، حيث تم دراسة منطقة الاتفاقات المحتملة (ZOPA)، وعوامل النضج في هذه المفاوضات.

تاريخ الايداع: 2022/11/29
تاريخ النشر : 2023/2/20

حقوق النشر : جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

الكلمات المفتاحية: إيران، الولايات المتحدة، تحليل التفاوض، منطقة الاتفاقات المحتملة، الاتفاق النووي، النضج، تصميم الصفقة، ضرر الجمود المتبادل، مخرج.

Possibility of reviving the nuclear deal with Iran
An Analytical Framework for the Iranian Nuclear Negotiations

Iyad Harfoush [1], Fadi Khalil2 , Mohamad Hassoun[3]
[*]PhD student - Department international relations - Faculty of Political Science - Damascus University

Received: 29/11/2022
Accepted: 20/2/2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under
A **CC BY- NC-SA**

Abstract:
The Iran nuclear deal, signed in 2015, was considered a major shift in the framework of the Iranian nuclear negotiations, according to which Iran reduced its nuclear facilities and agreed to the Additional Protocol of the International Atomic Energy Agency, in order to lift all economic sanctions that related to nuclear activity .More importantly, it indicated that a mutual Iranian nuclear deal for limiting Iran's nuclear program is possible.

After the United States withdrew from the deal in 2018, and with the change of the American administration, the process of multilateral negotiations is still underway in order to revive the Iranian nuclear deal. The research examined the possibility of reaching deal in the current international negotiations to revive the Iranian nuclear deal, through an analytical framework for these negotiations according to the approach of negotiation analysis. Where the Zone of possible agreement (ZOPA) and the ripeness in these negotiations were studied.

Key Words: Iran, USA, Negotiation Analysis, Zone Of Possible Agreement (ZOPA), Nuclear Deal, Ripeness, Deal Design, Mutually Hurting Stalemate (MHS), Way Out (WO).

المقدمة:

وقّعت إيران ومجموعة (5+1) في عام 2015، على خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA) والتي باتت تعرف بالاتفاق النووي الإيراني، الذي استمر لثلاث سنوات قبل انسحاب إدارة الرئيس الأسبق للولايات المتحدة دونالد ترامب منه في 8 أيار 2018. وقد أعلن ترامب أن الهدف من انسحاب الإدارة الأمريكية من الاتفاق، التفاوض مجدداً للوصول إلى صفقة جديدة مع إيران حول برنامجها النووي، على أن يتم أيضاً التفاوض على قضايا أخرى. ومع قدوم إدارة جديدة في الولايات المتحدة مطلع عام 2021، بدأت ما باتت تعرف بالمفاوضات غير المباشرة لإحياء الاتفاق النووي الإيراني، والتي مازالت مستمرة حتى تاريخه، بين مجموعة (4+1) وكل من إيران والولايات المتحدة، بهدف عودة الامتثال المتبادل للطرفين الأخيرين إلى الاتفاق النووي الإيراني.

أهمية وأهداف البحث: تنطلق أهمية البحث من اعتبار مفاوضات متعددة الأطراف بين إيران ومجموعة (5+1) حول برنامج إيران النووي، مثالاً خصباً على التعقيد الذي تتسم به مفاوضات الصراع، نظراً لتعدد أطرافها وتداخل وتنافر مصالحهم، ولارتباطها مع معظم الملفات الإقليمية والدولية، وهذا اعتبار مهم في مجال علم التفاوض والعلاقات الدولية. لذلك، فقد هدفَ البحث إلى تحليل مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني وتحليلها من خلال منهج تحليل التفاوض (Negotiation analysis)، ومحاولة تفسير تأزمها أو التنبؤ بانفراجها وصولاً لصفقة تقبلها الأطراف.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في طبيعة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الملف النووي والاتفاق الذي وقعته إيران مع مجموعة (5+1)، ومدى إمكانية عودة كل من الولايات المتحدة وإيران للامتثال إلى الاتفاق، وكذلك تداعيات وانعكاسات هذه العودة على المنطقة.

أسئلة وفرضيات البحث:

يسعى البحث للإجابة على سؤال رئيسي عن إمكانية وصول الأطراف لصفقة في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني. ولتحقيق ذلك، ووفق الإطار التحليلي المتّبع من خلال منهج البحث، لا بد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1) هل هناك منطقة اتفاقات محتملة (ZOPA) في عملية الإعداد لمفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني؟.

2) هل وصلت الأطراف لمرحلة النضج في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني؟.

حيث ينطلق البحث من فرضية رئيسية وهي أن نتائج مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني متغير تابع لمتغيرين مستقلين رئيسيين هما: وجود منطقة اتفاقات محتملة (ZOPA) في عملية الإعداد لهذه المفاوضات، ووصول الأطراف لمرحلة النضج التفاوضي جراء التكاليف العالية الناجمة عن جمود المفاوضات مما يدفع الأطراف للتجاوب مع مبادرات التفاوض. وبذلك يفترض البحث مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي:

1) هناك منطقة اتفاقات محتملة في عملية الإعداد لمفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني.

2) لقد وصل الأطراف لمرحلة النضج في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني مما قد يدفع الأطراف للميل إلى تسوية النزاع القائم حيال برنامج إيران النووي.

منهج البحث وإجراءاته:

في محاولة الإجابة على أسئلة البحث، ستتبع الدراسة منهج "تحليل التفاوض"(Negotiation Analysis). ونظراً لوجود دراسات سابقة في إطار تحليل المفاوضات النووية الإيرانية، سوف يتم استخدم المنهج التحليلي للتفاوض مع إطار بياني تحليلي كان قد وضعه كل من جيمس سيبينيوس ومايكل سينغ عام 2012 للمفاوضات النووية مع إيران (سيبينيوس و سينج، 2013). وكذلك الاستفادة من أطروحة الماجستير لجانا هالفيجوفا التي قدمتها عام 2015، حيث بنت دراستها أيضاً على الإطار البياني التحليلي لسيبينيوس وسينغ للمفاوضات النووية مع إيران، والتي درست مسألة وجود منطقة اتفاق محتملة (ZOPA) في المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة قبل اتفاق فيينا النووي (Hulvejová, 2015). ليقوم الباحث بعدها بدراسة عوامل النضج التفاوضي للأطراف من خلال نظرية النضج في التفاوض لوليام زارتمان (Zartman, 2000, p. 228).

حدود البحث:

تقع حدود البحث في المفاوضات غير المباشرة بين مجموعة (4+1) وكل من إيران والولايات المتحدة بهدف إحياء الاتفاق النووي الإيراني، والتي جرت منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق عام 2018، وحتى نهاية عام 2022.

الدراسات السابقة: بالرغم من وجود العديد من الدراسات والمراجع حول المفاوضات النووية الإيرانية إلا أنه على حد متابعات الباحث تخلو المكتبة العلمية العربية من دراسات سابقة تتناول منهج تحليل التفاوض في المفاوضات السياسية وتطبيقاته على المفاوضات الدائرة حيال الملف النووي الإيراني. على أمل أن يقدم هذا البحث باللغة العربية إضاءة منهجية حول الموضوع. أما بالنسبة للدراسات السابقة باللغات الأجنبية، ورغم أن العديد منها تناول موضوع المفاوضات النووية الإيرانية، إلا أن أهم الدراسات القديمة تلك التي تناولت تحليل التفاوض وإمكانية وجود منطقة اتفاق محتملة في المفاوضات النووية الإيرانية حيال الملف النووي الإيراني في إطار بياني وتحليلي قائم على التنبؤ هي:

-دراسة جيمس سيبينيوس ومايكل سينغ للمفاوضات النووية مع إيران بعنوان: "هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع إيران؟ إطار تحليلي للمفاوضات النووية الإيرانية"،

(Is a Nuclear Deal with Iran Possible? An Analytical Framework for the Iran Nuclear Negotiations)

والتي درست إمكانية تحقيق اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران قبل اتفاق جنيف المرحلي عام 2013، ونشرت في مجلة الأمن الدولي (International Security) المجلد 37، رقم 3، شتاء 2012-2013، مركز بلفر (Belfer) للعلوم والشؤون الدولية، جامعة هارفارد، الولايات المتحدة-كامبردج،ص52-91.

-دراسة الماجستير لجانا هالفيجوفا بعنوان: " تحليل التفاوض: المفاوضات النووية مع إيران": (Negotiation Analysis: Nuclear negotiations with Iran والتي بنت دراستها أيضاً على الإطار البياني التحليلي لسيبينيوس وسينغ، وأثبتت وجود منطقة اتفاق محتملة بين إيران والولايات المتحدة قبل اتفاق فيينا عام 2015، ونوقشت الأطروحة في معهد الدراسات السياسية (Institute of Political Studies) التابع لكلية العلوم الاجتماعية (faculty of social sciences) بجامعة كارلوفا (Charles University)، براغ، عام 2015، قبل الإعلان عن الاتفاق المذكور.

إلا أنه على حد متابعات الباحث أيضاً، ليس هناك دراسة تناولت تحليل مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني، والتي مازالت جارية دون التوصل لاتفاق حتى تاريخه.

مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية:

-التفاوض الدولي: يعرف التفاوض بأنه عملية تتم بين طرفين أو أكثر تحاول حسم نزاع ما، حول موضوع أو شيء معين (النجار، 1988، صفحة 5).

-مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني: مع قدوم إدارة أمريكية جديدة في الولايات المتحدة مطلع عام 2021، بدأت ما باتت تعرف بالمفاوضات غير المباشرة لإحياء الاتفاق النووي الإيراني، والتي جرت بين مجموعة (4+1) وكل من إيران والولايات المتحدة، بهدف عودة الامتثال المتبادل للطرفين إلى الاتفاق النووي الإيراني الموقع عام 2015، والتي مازالت مستمرة حتى تاريخه.

-منطقة الاتفاقات المحتملة (ZOPA): وتسمى نطاق المساومة، أو منطقة التقاطع بين طرفي المفاوضات، وهي اختصار لمصطلح (zone of possible agreement)، حيث من المحتمل التوصل إلى اتفاق أو حل وسط يرضي الطرفين ضمن هذه المنطقة (Spangler, june 2013).

- (BATNAs): وهي أفضل بدائل الأطراف عن اتفاق متفاوض عليه في حال فشل المفاوضات، واختصار لمصطلح (Best Alternatives to a Negotiated Agreements) (Spangler, june 2013).

-(WATNA): أسوء بديل لاتفاق تفاوضي للأطراف في حال نجاح المفاوضات واختصار لمصطلح (Worst Alternative To a Negotiated Agreement) (Fisher & Ury, 1981, p. 51).

-مجموعة (5+1): الأعضاء الخمس الدائمون في مجلس الأمن + ألمانية.

-مجموعة (4+1): الأعضاء الخمس الدائمون في مجلس الأمن عدا الولايات المتحدة + ألمانية. والتي رعت المفاوضات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة بعد انسحاب الأخيرة من الاتفاق النووي الإيراني عام 2018.

-النضج (ripeness) في التفاوض الدولي (Zartman, 2000, p. 228): تعرف "اللحظة الناضجة" حسب نظرية النضج لوليام زارتمان، باللحظة التي يمكن عندها تفسير الأسباب والتوقيت الذي يجعل أطراف الصراع أكثر ميلاً للتجاوب مع مبادرات التفاوض والتحول نحو حل للصراع. وللحظة الناضجة مكونات هي: مأزق الضرر الذاتي المتبادل (MHS)، وتصور الأطراف لمخرج عند تأزم المفاوضات (WO).

-(MHS): وهي اختصار لـ (mutually hurting stalemate) أي مأزق الضرر الذاتي المتبادل بين الأطراف، وهو أحد مكونات اللحظة الناضجة الذي يعبّر عن التكلفة التي يتكبدها الأطراف جراء عدم التوصل لاتفاق.

-(WO): وهي اختصار لـ (way out) أي تصور الأطراف عن مخرج للتأزم التفاوضي من خلال الاستعداد لتقديم تنازلات وصولاً إلى صفقة تنهي التكلفة والضرر المتبادل الناجم عن جمود المفاوضات، وهو أحد مكونات اللحظة الناضجة أيضاً.

تقسيم البحث: يقع الإطار النظري للبحث في مقدمة وأربع مباحث، حيث يتناول المبحث الأول استراتيجية البحث وتصميم الحالة. بينما يتضمن المبحث الثاني تطور مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني. فيما يتناول المبحث الثالث دراسة منطقة الاتفاقات المحتملة (ZOPA) والرسم البياني المتعلق بالمفاوضات النووية الإيرانية من خلال دراسة مصالح الأطراف والخيارات والبدائل

التفاوضية. وينفرد المبحث الرابع بدراسة النضج في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني. وينتهي البحث بخاتمة تلخص أبرز النتائج وأهم التوصيات.

المبحث الأول: استراتيجية البحث وتصميم دراسة الحالة:

بناءً على فرضيات البحث التي سيتم اختبارها في مفاوضات مجموعة (4+1) مع كل من إيران والولايات المتحدة لإحياء الملف النووي الإيراني، والتي تقوم على ثنائية توزيعية بين هدف مجموعة (5+1) في الحد من برنامج إيران النووي، مقابل هدف إيران في تخفيف العقوبات الدولية وصولاً لرفعها بشكل كامل. حيث تفترض الدراسة أن نتائج المفاوضات متغير تابع لمتغيرات مستقلة هي: منطقة الاتفاقات المحتملة (ZOPA) التي تتحدد من خلال (الأطراف، مصالح الأطراف، بدائل الأطراف التفاوضية)، والنضج التفاوضي والذي بدوره يتحدد من خلال (ضرر الجمود الذاتي والمؤذي MHS، وتصور الأطراف لمخرج من الجمود WO)، فستتبع الدراسة الاستراتيجية التالية:

المطلب الأول: دراسة منطقة الاتفاقات المحتملة (ZOPA): حيث سيتم في الخطوة الأولى دراسة الأطراف الرئيسية ومصالحها في عملية التفاوض، وذلك لتحديد منطقة الاتفاقات المحتملة (ZOPA) ورسمها بيانياً، وهي المنطقة التي من المحتمل التوصل إلى اتفاق ضمنها. ويعتبر وجود منطقة اتفاقات محتملة متغير تابع لمتغيرين مستقلين لطرفي التفاوض يتم تحديدهما بعد دراسة الأطراف ومصالحها وهما: 1) أفضل بدائلهما التفاوضية لاتفاق تفاوضي ويصطلح عليه اختصاراً (BATNA). 2) أسوء بدائلهما لاتفاق تفاوضي ويصطلح عليه اختصاراً (WATNA). وبدراسة الأطراف ومصالحها وتحديد كل من (BATNA) و(WATNA)، فإننا نحدد حدود التفاوض من خلال الرسم البياني لتحديد ما إذا كان هناك منطقة من الاتفاقات المحتملة موجودة ضمن عملية الإعداد لهذه المفاوضات.

أولاً: الأطراف الرئيسية في عملية التفاوض: لا يعبّر مفهوم المفاوض في المفاوضات السياسية الدولية متعددة الأطراف عن تعبير فردي، وإنما عن مجموعة أطراف ممثلة بمفاوض، سواء أحزاب أو مؤسسات أو تيارات أو كيانات، وسواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية... إلخ. ومن المهم فهم التفاعلات المعقدة التي تقف خلف كل مفاوض لفهم سلوكه. وإن تم التعبير عنه كطرف، إلا أنه في الحقيقة يمثل مجموعة من الأطراف والمصالح التي قد تكون متضاربة.

ثانياً: مصالح الأطراف: يتطلب تحليل التفاوض بعد تحديد الأطراف، البحث في مصالح الأطراف وتمييزها عن قضايا التفاوض، ومواقف الأطراف المعلنة من هذه القضايا (Lax & Sebenius, 2006, p. 24).

ثالثاً: خيارات الأطراف وبدائلها التفاوضية: تتمثل هذه الخطوة من التحليل في تقييم خيارات وبدائل كل طرف لاتفاق متفاوض عليه، وخياراته في حال عدم التوصل لاتفاق. وحسب فيشر ويوري، فإن السبب الرئيس في قبول التفاوض هو الرغبة في الحصول على نتائج أفضل من تلك التي يمكن الحصول عليها دون التفاوض. وهذا المعيار الوحيد الذي ينبغي على أساسه تقييم أي اتفاق مقترح، والذي يمكن أن يحمي المفاوض من قبول شروط غير مواتية، أو رفض شروط من مصلحته قبولها، ويعتبر ذلك حجر الزاوية في تحليل التفاوض (Fisher & Ury, 1981, p. 51).

المطلب الثاني: تحليل عوامل النضج التفاوضي للأطراف: في هذه الخطوة يتم تحليل عوامل النضج التفاوضي (Ripeness) من خلال نظرية النضج لوليام زارتمان (Zartman W. , 2000, pp. 225-250)، والتي تفسر توقيت المبادرات ونجاح أو تعثّر المفاوضات. حيث تشير اللحظة الناضجة إلى تلك اللحظة التي تعبّر عن استعداد الأطراف لاستغلال الفرص ومواجهة الخيارات الصعبة وتقديم تنازلات عادلة ومتبادلة. ويكمن السبب الأساس في تقييم المأزق الذي يتسبب في ضرر متبادل (MHS) في تحليل ثنائية التكلفة–المنفعة بناءً على افتراض أن أطراف النزاع عندما تجد نفسها بلحظة صراع عالية التكلفة ومدمرة تهدد وجودها، فإنها تستعد للبحث عن تصور بديل أكثر فائدة، أو مخرج (WO) من المأزق أو المسار المدمر. ويتوافق ذلك مع مفهوم الاختيار العقلاني الذي يفترض أن الطرف المفاوض سيختار البديل الأقل تكلفة وضرراً، وأن قرار التغيير يتم عندما تؤدي تكلفة التأزم لمأزق مدمر (Zartman W. , 2000, p. 228). حيث تنطلق فكرة اللحظة الناضجة في الدبلوماسية من اعتبار نضوج الزمن أحد الجواهر المطلقة للدبلوماسية، وأنه ينبغي علينا أن نفعل الشيء الصحيح في الوقت المناسب.

المبحث الثاني: تطور مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني:

المطلب الأول: انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني:

شكّل فوز دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة الأمريكية في ت2 2016، تحدياً كبيراً أمام قدرة الاتفاق النووي الإيراني الموقع عام 2015 على الاستمرار، خاصة بعد إعلانه انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق عام 2018. وكان هدفه المعلن من الانسحاب، الضغط على إيران لجلبها إلى مفاوضات جديدة مع الولايات المتحدة للوصول إلى اتفاق جديد (هاشم ف.، 2018، صفحة 85). وهذا ما تبلور بعد أن أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بتاريخ 21 أيار 2018، استراتيجية ترامب بشأن إيران، حيث لخّص المطالب الأمريكية بـ 12 شرطاً يجب أن يتضمنها أي اتفاق جديد في إطار أي عملية تفاوض مع إيران. وقد تمحورت هذه الشروط في تفكيك برنامج إيران النووي، وتقييد برنامجها الصاروخي وتقليص نفوذها الإقليمي في العراق وسورية ولبنان واليمن وفلسطين المحتلة (عبدالقادر، 2021، صفحة 139). وقد شكلت هذه المحاور مسارات التصعيد المتبادل بين إيران والولايات المتحدة.

بدأ تصعيد حدة الضغوط الأمريكية على إيران في 7 آب 2018 مع دخول العقوبات الأمريكية التي كان قد فرضها ترامب يوم إعلانه الانسحاب من الاتفاق حيز التنفيذ، وقد شملت العديد من القطاعات الاقتصادية الإيرانية (الحفيان، 2018، صفحة 1). ورغم التصعيد الأمريكي ، لم يترك مسؤولي الولايات المتحدة مناسبة تمر إلا وأعلنت دعوتها لإيران من أجل التفاوض بهدف الوصول إلى اتفاق جديد. وقد قابلت إيران هذه الدعوات بالرفض مالم تتراجع الولايات المتحدة عن قرارها بالانسحاب، والإيفاء بالتزاماتها المنصوص عنها في الاتفاق النووي الإيراني. كما دشّن ترامب سياسة الضغوط القصوى على إيران لإجبارها على التفاوض مجدداً بالشروط الأمريكية لتبدأ مرحلة جديدة من المواجهة بين إيران والولايات المتحدة مع دخول المرحلة الثانية من العقوبات الأمريكية حيز التنفيذ في 5 ت2 2018. وقد ولّدت هذه العقوبات ضغوطاً غير مسبوقة على إيران، ووضعت استراتيجية ترامب بصدد اختبار حقيقي. خاصة مع انخفاض أسعار النفط العالمية اعتباراً من تموز 2018 (موقع انفيستينغ، د. ت)، جراء موافقة السعودية على طلب ترامب بزيادة إنتاجها لخفض أسعاره دولياً بهدف الضغط على إيران وتقليص صادراتها النفطية (فرانس 24، 30 حزيران 2018). وقد استهدفت العقوبات قطاع النقل البحري وقطاع الطاقة وخاصة النفط، والبنك المركزي الإيراني وتعاملاته المالية (الحفيان، 2018، صفحة 2). وبالرغم من الضغوط الأمريكية على إيران، وإعلان الأخيرة مراراً نيتها بالتراجع عن

التزاماتها التي حددها الاتفاق النووي بسبب الانسحاب الأمريكي منه، فقد واصلت التزاماتها بموجب الاتفاق، وعملت مع مجموعة (4+1) على إيجاد آليات وطرق لإنقاذ الفوائد الاقتصادية منه. وقد أدى التزام إيران بالاتفاق، وفق تقرير التهديد العالمي لمجتمع الاستخبارات الأمريكي الصادر في 29 ك2 2019، الذي يتلى في جلسة استماع في مجلس الشيوخ، إلى تمديد الفترة الزمنية التي تحتاجها لإنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع سلاح نووي واحد (زمن الاختراق النووي) من عدة أشهر إلى عام واحد تقريباً (Coats, 29,1,2019, p. 10). أي بمعنى آخر، استمرار نفاذ المصالح الأمريكية من الاتفاق النووي رغم انسحاب الولايات المتحدة منه. واعتباراً من أيار 2019، مع اشتداد حملة الضغوط الأمريكية القصوى على إيران وبدء الأخيرة بالتخلي عن التزاماتها النووية بموجب الاتفاق، وفشل الاتحاد الأوروبي في إنقاذ الاتفاق، بدأت مرحلة جديدة من التصعيد المتبادل بين الأطراف بهدف زيادة التكاليف التي تهدد مصالحها. وهذا يدلّ على إدراك الأطراف لمصالح بعضها البعض وتحديداً الولايات المتحدة وإيران، حيث تلخصت مصالح إيران في المفاوضات بالحفاظ على حقوقها النووية ورفع العقوبات الاقتصادية عنها. وقد أطلقت إيران حملة ضغوط مضادة ردّاً على سياسة الضغوط القصوى للولايات المتحدة بالإعلان عن أولى إجراءاتها في التخلي الجزئي عن التزاماتها في الاتفاق النووي، ففي 20 أيار 2019، أعلنت عن مضاعفة إنتاجها من تخصيب اليورانيوم أربع مرات في نطنز، وهي خطوة تجعلها تتجاوز سريعاً الحد البالغ 300 كغ من غاز اليورانيوم المخصب بنسبة 3,67% التي نص عليه الاتفاق. وفي 7 تموز 2019، أعلن وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف عن ثانِ انتهاك إيراني، وهو تجاوز إيران نسبة 3,67% في تخصيب اليورانيوم التي حددها الاتفاق، معتبراً أن انتهاكات إيران تأتي رداً على "الإرهاب الاقتصادي" الأمريكي. وقد أبلغت إيران في اليوم التالي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها نجحت في تخصيب اليورانيوم بنسبة 4,5% في محطة نطنز التجريبية لتخصيب الوقود (Davenport, 2022). وهكذا استمرت إيران في الإعلان بشكل متواتر عن إجراءاتها في التخلي الجزئي عن التزاماتها في الاتفاق النووي الإيراني مع كل تصعيد أمريكي بهدف الضغط على الولايات المتحدة من خلال تقليص زمن الاختراق النووي الإيراني. كان قد حاول الرئيس الفرنسي ماكرون إجراء وساطة على هامش اجتماعات الجمعية العامة في أيلول 2019، وذلك من خلال ترتيب اجتماع بين الرئيس روحاني وترامب في ظل الرغبة الجامحة للأخير في الاجتماع بهدف التمهيد لمفاوضات بشأن اتفاق جديد شامل توافق فيه إيران على الحد من أنشطتها النووية والصاروخية، وتتعهد بتقليص ما تعتبره واشنطن طموحاتها الإقليمية "العدوانية". إلا أن الرئيس روحاني تلقى تعليمات من المرشد الأعلى علي خامنئي بعدم التفاوض من موقف ضعف، والتمسّك بالشرط المسبق لإيران لإجراء مفاوضات جديدة وهو رفع جميع العقوبات التي فرضتها واشنطن على إيران منذ انسحابها من الاتفاق النووي في أيار 2018 (العبويني، 28 أيلول 2019). كانت الأسابيع القليلة المتبقية من إدارة ترامب في الحكم الأكثر تصعيداً بين إيران والولايات المتحدة، حيث تسارعت وتعاظمت فيها الضغوط لتبدو فيها الأطراف بعيدة عن المفاوضات وأقرب للصدام العسكري. حيث أعاد حادث اغتيال العالم النووي محسن فخري زادة قرب طهران في 27 ت2 2020 إلى الأذهان سلسلة الاستهدافات لعدد من العاملين في البرنامج النووي الإيراني خلال سنوات ما قبل الاتفاق، وأشارت دولاً غربية و"إسرائيل" وإيرانيون معارضون لدوره القيادي في البرنامج السرّي لتطوير "قنبلة نووية" والذي توقف عام 2003 (إندبيندنت عربي، 28 تشرين الثاني 2020). وقد شكّلت هذه الجريمة نقطة تحول في تسارع البرنامج النووي الإيراني بعد أن أصدر البرلمان في 29 ت2 2020 قانون "الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات" رداً على هذا الاغتيال، الذي صادق عليه مجلس صيانة الدستور بتاريخ 2 ك1 2020، والذي يلزم الحكومة بوقف عمليات تفتيش الوكالة الدولية والأمم المتحدة لمواقع نووية إيرانية واستئناف تخصيب اليورانيوم الطبيعي

بنسبة 20٪ في حال عدم رفع العقوبات عن إيران خلال شهرين (بي بي سي عربي، 3 ك1 2021). حيث قامت إيران بالفعل بتسريع وتيرة برنامجها النووي بموجب التشريع الجديد واستأنفت تخصيب اليورانيوم بنسبة 20% وبدأت بإنتاج حوالي 10 كغ من الوقود المخصب بنسبة 20% شهرياً في منشأة فوردو، كما بدأت بتركيب وزيادة عدد أجهزة الطرد المركزي. كان ذلك يتم بعد إعلام الوكالة الدولية وبحضور المفتشين لإضفاء الشفافية ولإثبات سلمية البرنامج النووي الإيراني (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 4 كانون الثاني 2021، صفحة 2)، وبالمحصلة كانت إيران تمارس الضغط على الولايات المتحدة بتقليص زمن الاختراق.

المطلب الثاني: تغير الإدارة الأمريكية والعودة للمفاوضات النووية الإيرانية:

شكّل نجاح بايدن عن الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأمريكية التي جرت في 3 ت2 2020 بعض الأمل لبعض الوقت في وقف تسارع انهيار الاتفاق النووي الإيراني الذي توصلت إليه الأطراف عام 2015. خاصة مع تسارع تخلي إيران عن التزاماتها النووية تدريجياً بسبب إعادة فرض العقوبات عليها وإلغاء الحوافز التي دفعتها أصلاً لقبول هذه الالتزامات. وكانت قد أعربت إدارة بايدن آنذاك عن اهتمامها بإعادة التواصل مع إيران بشأن الاتفاق النووي بهدف منعها من الحصول على الأسلحة النووية دون أن تغفل تهدئة معارضي العودة للمفاوضات مع إيران، سواء في الكونغرس، أو حلفائها الإقليميين. فقد تعهد بلينكين، مرشح الرئيس المنتخب لمنصب وزير الخارجية آنذاك، خلال جلسة الاستماع لتعيينه وزيراً للخارجية أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في 19 ك2 2021، بالتشاور مع الكونغرس و"إسرائيل" وحلفاء الولايات المتحدة في الخليج في أي مفاوضات للملف النووي. واشترط عودة إيران للامتثال الصارم لبنود الاتفاق النووي كشرط مسبق لعودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق. مشيراً أن قضايا التفاوض ستتضمن "تشديد وإطالة القيود النووية" وبرنامج الصواريخ البالستية (Hagedorn, 19,1,2021). وقد عقدت بين 6 نيسان و20 حزيران 2021 ستة جولات من التفاوض غير المباشر بين إيران والولايات المتحدة في فيينا برعاية الاتحاد الأوروبي ومشاركة مجموعة(4+1)، وهي مفاوضات جرت في ظل حكومة الرئيس عن التيار الإصلاحي في إيران حسن روحاني في نهاية عهد حكومته. وفشلت الجولات الست في تجسير هوة الخلافات بين الأطراف وتوقفت بعد نتائج الانتخابات الإيرانية التي أدّت لانتخاب ابراهيم رئيسي عن التيار المحافظ رئيساً لإيران. وقد اعتبرت الصحافة الإيرانية آنذاك نتائج الانتخابات انتصاراً لمحور المقاومة ورسالة تحدٍّ لواشنطن، مفادها أن المشروع الإيراني بانتخاب رئيسي سيتجاوز المشروع الأميركي في المنطقة (الغريب، 22 حزيران 2021). كانت القضايا الرئيسية التي بقيت عالقة بين الطرفين دون حل تقع في ثلاث فئات (Sabet, October 2021): الأولى: تتضمن نوع ومستوى التنازلات المطلوبة من كلا الجانبين قبل أن يكونا مستعدين لإعادة الامتثال الكامل للاتفاق النووي. حيث تعتبر الولايات المتحدة أن إيران حققت تقدماً نووياً غير مقبول منذ العام 2019، وأن المطلوب قيود نووية تعويضية للعودة إلى زمن اختراق نووي لا يقل عن عام واحد. وتتمثل إحدى المشكلات الطبيعية لتحقيق ذلك في كيفية معالجة الامتثال المنخفض لإيران لمراقبة الوكالة الدولية المعَزّزة وتدابير الحماية والتحقق بموجب الاتفاق النووي، ورفض إيران الإجابة على أسئلة الوكالة الدولية المتعلقة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي السابق. بالمقابل فقد طالبت إيران أيضاً بتعويضات عن الأضرار الاقتصادية التي سببتها حملة الضغوط القصوى التي فرضها ترامب، وأبدت رغبتها بالاحتفاظ ببعض المكاسب النووية. الثانية: تتعلق بالضمانات التي يطالب بها الجانبان لإعادة الامتثال للاتفاق النووي، حيث طالبت إدارة بايدن بأن تتضمن خارطة الطريق ضمانات بموافقة إيران على مفاوضات متابعة تشمل برنامجها الصاروخي والأمن الإقليمي فور عودة الولايات المتحدة للامتثال لبنود الاتفاق. وقد أشار بايدن إلى تصميمه على مواصلة المفاوضات بناءً على الاتفاق النووي لمعالجة قضايا الأمن الإقليمي

(Davenport & Masterson, July/August 2021). بالمقابل طالبت إيران بضمانات سياسية تلزم الولايات المتحدة بعدم الانسحاب من الاتفاق النووي مجدداً، وسعت لفرض قيود على قدرتها في إعادة تنفيذ العقوبات في حال حصل ذلك. وقد أعربت الولايات المتحدة عن عجزها في تقديم تلك الضمانات لعدم وجود إجراء قانوني يجبر الكونغرس أو أي إدارة أمريكية مستقبلية على احترام الاتفاق (Krzyzaniak, 23,8,2021). الثالثة: وتتعلق برفع العقوبات، حيث سعت إيران إلى إزالة أكثر من 1500 من عقوبات إدارة ترامب التي تشمل الأفراد والكيانات والأنشطة النووية وغير النووية، وطالبت بعملية تحقّق للتأكد من إزالة هذه العقوبات قبل عودتها للامتثال إلى الاتفاق النووي. بالمقابل فقد ميّزت إدارة بايدن بين ثلاث شرائح من العقوبات اعتماداً على تناقضها مع الاتفاق النووي، الأولى التي سيتم رفعها، والثانية التي سيتم التفاوض عليها، والثالثة التي ستبقى ولا يمكن رفعها. وقد أوضح كاظم عبادي ممثل إيران لدى الوكالة الدولية، من أن الولايات المتحدة ترفض رفع 500 عقوبة فرضتها إدارة ترامب على إيران (Krzyzaniak, 23,8,2021). كما جرى بعض المساومات بين الأطراف لإيجاد تسوية حول بعض القضايا الخلافية بهذا الشأن، أهمها ما كان يتعلق بالعقوبات الناجمة عن إدراج وزارة الخارجية الأمريكية لقوات الحرس الثوري الإيراني على قائمة المنظمات الإرهابية (FTO)، وهي عقوبات فرضتها إدارة ترامب وترفض إدارة بايدن رفعها كونها لا تتعلق بالعقوبات النووية. وقد عرضت الولايات المتحدة على إيران إزالة تصنيفها للحرس الثوري كمنظمة إرهابية إذا وافقت الأخيرة على الالتزام بمفاوضات متابعة بشأن قضايا أخرى، أبرزها البرنامج الصاروخي والأمن الإقليمي (Krzyzaniak, 23,8,2021). وعلى الرغم من كل ما أُشير له حينها من تقدم في المفاوضات، إلا أن أكثر ما ميز نتائج هذه الجولات الست هو الكشف عن عجز أطراف التفاوض الأكثر اختلافاً على طاولة المفاوضات (إيران والولايات المتحدة) حيال بيئتهما التفاوضية. فلا حكومة الرئيس روحاني الإصلاحية كانت قادرة أن تعود إلى إيران لمواجهة التيار المحافظ باتفاق دون رفع جميع العقوبات بما فيها تلك التي تتعلق بالحرس الثوري، وهذا ما سيعمّق من عدم الثقة الإيرانية بالولايات المتحدة والغرب. ولا إدارة الرئيس جو بايدن كانت قادرة أن تعود إلى واشنطن لتواجه الكونغرس وحليفيها ("إسرائيل" والسعودية) باتفاق يتضمن رفع جميع العقوبات، ولا يتضمن قيود نووية قوية وإلزام إيران بالتفاوض على برنامجها الصاروخي وسياستها الإقليمية، وهذا ما سيعزز عدم ثقة الكونغرس وحليفي الولايات المتحدة ("إسرائيل" والسعودية) بالاتفاق النووي الذي لطالما شككوا به. وجعل الكونغرس أكثر تجاوباً مع مخاوف "إسرائيل" التي عملت لتحريضه لمواجهة الاتفاق (Erlanger & Sanger, Updated June 28, 2021).

المطلب الثالث: مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني في ظل التصعيد الدولي:

جرت الجولة السابعة من مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني بعد تولي الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في إطار تنظيمي. حيث أبدت إيران في البداية تشدداً حيال المفاوضات قبل الاتفاق لاحقاً على العودة إلى نتائج الجولات الست كأساس للتفاوض. ومع تصاعد التوتر في العلاقات الدولية جراء تداعيات الأزمة الأوكرانية، عادت الأطراف إلى عقد الجولة الثامنة من المفاوضات في الربع الأول من عام 2022. حيث كانت الهوة بين الأطراف في بداية الجولة ما تزال كبيرة، وعوامل الضغط تتزايد على الدول الغربية بسبب أزمة الطاقة المتفاقمة مع تفاقم الحرب الأوكرانية، وعلى الولايات المتحدة بسبب تراجع شعبية إدارة بايدن في أعقاب الانسحاب من أفغانستان وتوتر الساحة العراقية وما نجم عنه من مخاطر أمنية على القوات الأمريكية في العراق. إضافة لذلك، سيكون الفشل في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني بمثابة ضربة كبيرة للرئيس بايدن في الوقت الذي تخضع فيه قراراته المتعلقة بالسياسة الخارجية لمزيد من التدقيق في الرأي العام الأمريكي، مما قد يؤثر بشكل مباشر على حظوظ الحزب الديمقراطي

الأمريكي في الانتخابات النصفية المزمعة في ت2 2022، وبالتالي حظوظ بايدن في الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في عام 2024. وقد دفعت هذه الظروف الدول الغربية لتكون أكثر ميلاً للتنازل وإبداء المرونة في المفاوضات لإتمام صفقة مع إيران بهدف عودة النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية بعد تفاقم أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الأوكرانية الروسية. هذه المرونة تم التعبير عنها في عدد من النقاط أبرزها، تأجيل واستبعاد المطالبات الأمريكية في تضمين مسودة اتفاق العودة للاتفاق النووي الإيراني إلزام إيران بالتفاوض على برنامجها الصاروخي ودورها الإقليمي وفك الارتباط بين هذه المطالب ورفع العقوبات عن إيران (Pletka, 3,3,2022). وقد هدفت الخطوة إلى إقناع إيران من أن العودة إلى الاتفاق تصب في صالحها، خاصة مع عدم التطرق إلى البرنامج الصاروخي وسياستها الإقليمية تجاه دول الجوار (الزيات، آذار 2022، صفحة 6). كما بدت الولايات المتحدة أيضاً أكثر مرونة في التجاوب مع مطالب إيران برفع الحرس الثوري من القائمة الأمريكية للإرهاب مقابل إصدار إيران إعلاناً تلتزم فيه باحترام الدول الأخرى في الإقليم وعدم زعزعة الاستقرار فيها. وكان هدف الولايات المتحدة من ذلك إعطاء شيء ما للأطراف (دول الإقليم) التي أعلنت تضررها من التوصل لاتفاق مع إيران، أي دول الخليج و"إسرائيل". وقد رفضت إيران إصدار أي إعلان أو تضمين الاتفاق أي صيغة على هذا النحو دون أن تعلنه، بعد أن أجرى روبرت مالي ممثل الولايات المتحدة الخاص بإيران مباحثات مكثفة مع إيران في هذا الشأن عبر الوساطة الأوروبية، على أن تتضمن الصفقة أيضاً عملية تبادل للسجناء كخطوة تساعد الرئيس بايدن في إقناع الداخل الأمريكي بأن إنجازاً ما قد تحقق (الزيات، آذار 2022، صفحة 6). وبدا الاتفاق النووي على وشك الإحياء في أوائل آذار 2022، بعدما دعا الاتحاد الأوروبي الذي ينسق المفاوضات وزراء خارجية الدول المعنية إلى فيينا لإبرام الاتفاق، حيث بقيت المطالبة الإيرانية برفع الحرس الثوري الإيراني من التصنيف الأمريكي للمنظمات الإرهابية القضية الوحيدة العالقة (Reuters, 2,5,2022). إلا أنّ روسية التي فرضت عليها القوى الغربية عقوبات بسبب الحرب الأوكرانية، طالبت بضمانات مكتوبة من أن يتضمن أي اتفاق للعودة إلى الاتفاق النووي الإيراني إعفاء أي أعمال روسية مستقبلية مع إيران من العقوبات الغربية، ومن أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عليها لن تضر بأي شكل من الأشكال بحقها في التبادل التجاري الكامل والتعاون العسكري والتقني مع إيران (Liechtenstein & Toosi, 10,3,2022). مما دفع الاتحاد الأوروبي الذي يتولى تنسيق المفاوضات لإعلان توقفها في 11 آذار 2022، بعد أن كانت قد بلغت مراحل حاسمة. وقد عزا وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل أسباب توقف المفاوضات إلى عوامل خارجية، قاصداً بذلك المطالب الروسية المتعلقة بالضمانات الأميركية (فرانس 24، 11 آذار 2022).

تمت دعوة الأطراف إلى جولة تاسعة وأخيرة من المفاوضات غير المباشرة في فيينا بتاريخ 4 آب 2022، أعلن بعدها الوسيط الأوروبي نصاً نهائياً في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي لن يعاد التفاوض عليه. وقد رشح عن المفاوضات أنها تناولت أبرز القضايا الشائكة والعالقة، حيث توصل الطرفان لحلول فنية وتقنية تتعلق بالمجال النووي، وتراجعت إيران عن مطلبها في رفع التصنيف الأمريكي للحرس الثوري الإيراني من قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للمنظمات الإرهابية على أن يتم التفاوض عليه بعد التوقيع على إحياء الاتفاق النووي من خلال مفاوضات مباشرة بين طهران وواشنطن. وحيال عجز إدارة بايدن على تقديم ضمانات سياسية لإيران من عدم انسحاب أي إدارة أمريكية مستقبلاً من الاتفاق، شدّدت إدارة بايدن على أنها ستفي بالتزاماتها بموجب الاتفاق لكنها لا تستطيع تقديم تلك الضمانات. وقد وافقت إيران على ضمانات نووية من خلال الاحتفاظ ببعض المكتسبات النووية بعد تخزينها تحت الرقابة الدولية، وضمانات اقتصادية من شأنها أن توفر لإيران الفوائد الاقتصادية للاتفاق حتى لو انسحبت أي

إدارة أمريكية جديدة منه مجدداً. وكان أحد هذه الضمانات تعهد إدارة بايدن التخفيف من الضغط والعقوبات عن الحرس الثوري الإيراني، حيث سيُسمح لغير الأميركيين شرط أن يكونوا غير مدرجين على لائحة العقوبات الأميركية، أن يتعاملوا مع كيانات لديها تعاملات مع الحرس الثوري دون الخوف من التعرّض لعقوبات أمريكية، مما سيسمح للأوروبيين بممارسة الأعمال التجارية على نطاق واسع في جميع أنحاء إيران، حيث يكون التعامل مع الحرس الثوري أمراً لا مفر منه تقريباً (جاده إيران، 13 آب 2022)

المبحث الثالث: دراسة منطقة الاتفاق المحتملة (ZOPA) والرسم البياني.

المطلب الأول: الأطراف الرئيسية في التفاوض: من الواضح أن المفاوضات النووية الإيرانية لا تشمل فقط الولايات المتحدة وإيران، بل مجموعة من الأطراف الداخلية والخارجية. لذلك سيعتمد البحث آراء رايفا وسيبينيوس التي لا تنكر دور وتأثير الأطراف المتعددة في عملية التفاوض، إلا أنها تسعى لتحليل فرص نجاح المفاوضات أو فشلها من خلال البحث عن منطقة الاتفاقات المحتملة باختيار الطرفين الأكثر تشدداً في المفاوضات. لذلك فقد تعامل الإطار المنهجي المستخدم مع المفاوضات بشكل مؤقت كما لو أنها تضم طرفين (إيران، الولايات المتحدة) (Lax & Sebenius, 2006, pp. 23-24). وسيتم اعتبار باقي الأطراف كأطراف ضاغطة أو محفزة أو ضاغطة ومحفزة على حد سواء.

المطلب الثاني: مصالح الأطراف: يُعتبر إدراك الأطراف لمصالحها وتصوراتها لمصالح خصومها من أهم خطوات منهج تحليل التفاوض، وبقدر ما يكون هذا الإدراك جلياً وواضحاً فإنه يسمح للأطراف بشكل أكبر في تصوّر وجود منطقة الاتفاقات المحتملة مما يتيح لها تحديد خطوتها التالية في عملية التفاوض. وقد تم الاعتماد على توصيف مصالح الأطراف (إيران والولايات المتحدة) كما أوردها كل من سيبينيوس وسينغ (Sebenius & Singh, Winter 2012-13, pp. 59-65). وكذلك أطروحة الماجستير لجانا هالفيجوفا (Hulvejová, 2015, pp. 13-28).

أولاً: مصالح إيران: قبل التوصل لاتفاق نووي عام 2015، كانت إيران قد حققت تقدماً تقنياً في جميع العناصر الأساسية تقريباً في دورة الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم والمفاعلات النووية والصواريخ البالستية اللازمة لصنع أسلحة نووية. ورغم التقدم الكبير في برنامجها النووي ورغبتها في مواصلة تحسين قدراتها النووية، إلا أنها تريد أيضاً تجنّب العواقب الوخيمة التي قد تنشأ من امتلاكها أسلحة نووية مثل الضربة العسكرية أو العقوبات التي تهدد أمنها القومي. ويطلق المحللون على هذه الاستراتيجية اسم التحوط النووي، أي الحفاظ على إمكانات الخيار النووي مع تجنب التكاليف الإقليمية والدولية لعملية التسلح الفعلية. وفي الوقت نفسه فقد شكّلت العقوبات الاقتصادية على إيران وتداعياتها على المجتمع الإيراني خطراً على أمنها القومي، مما دفعها لتقديم تنازلات بشأن برنامجها النووي من خلال الاتفاق النووي الإيراني عام 2015 لرفع العقوبات عنها. وقد حاولت إيران تحقيق التوازن بين هدفين، تخفيف العقوبات الاقتصادية من جهة، وتحسين سمعة إيران التي يشوهها الغرب دون التنازل عن حقوقها النووية وبرنامجها النووي من جهة ثانية.

ثانياً: مصالح الولايات المتحدة: قبل توقيع الاتفاق النووي الإيراني عام 2015، كانت قد توصلت أجهزة الاستخبارات الأمريكية إلى أن إيران تسعى بالحد الأدنى للحصول على العناصر الأساسية لتتمكن من صنع الأسلحة النووية بسرعة في حال قررت القيام بذلك في المستقبل، وأنها لم تقرر بعد الانتقال من القدرة النووية الكامنة إلى إنتاج سلاح نووي فعلي، وأنه لا يمكن معرفة فيما إذا كانت إيران ستقرر في نهاية المطاف بناء أسلحة نووية. وبذلك تمثّلت الأسباب الرئيسية لمصلحة الولايات المتحدة بما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني في أن اعتماد الولايات المتحدة على الأمن الاقتصادي العالمي والتدفق المستقر للنفط العالمي، يدلان على أن لديها مصالح أمنية حيوية في أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط. وعند اختيار سياسة حول هذه القضية تأخذ الولايات

المتحدة بعين الاعتبار مخاوف حلفائها الإقليميين (الكيان الصهيوني ودول الخليج العربية وخاصة السعودية) الأكثر تأثراً بشكل مباشر بخيارات إيران النووية. وقد ركزت الولايات المتحدة لتحقيق ذلك في مفاوضاتها مع إيران قبل توقيع الاتفاق النووي على تحديد عدد أجهزة الطرد المركزي ونوعها ونسبة تخصيب اليورانيوم للوصول إلى صفقة من شأنها أن تطيل زمن الاختراق النووي إلى عام كامل تقريباً، وهي الفترة الضرورية لتنفيذ الولايات المتحدة حملة دبلوماسية قسريّة تبدأ بالعقوبات وتنتهي بتشكيل حلف عسكري ضد إيران، وربطت وتيرة العقوبات الاقتصادية مع كل تقدم نووي إيراني وصولاً للتصعيد العسكري. وبعد الانسحاب من الاتفاق النووي، أشارت التقارير الدورية لتقييم التهديدات السنوية لمجتمع الاستخبارات الأمريكية أن إيران ما تزال تشكل تهديداً على المصالح الأمريكية. وقد ركّز التقرير الأخير في شباط 2022، على أن التهديدات الإيرانية للمصالح الأمريكية تنضوي في ثلاث محاور هي: الملف النووي الإيراني، توسع دور إيران الإقليمي الذي يهدد الوجود العسكري للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، توسع البرنامج الصاروخي (director of national intelligence, 7,2,2022, pp. 14-15). إذاً بعد انسحابها من الاتفاق، خلص إدراك واشنطن لمصالحها في تقييد كل من البرنامج النووي، الدور الإقليمي، وبرنامج الصواريخ البالستية لإيران.

المطلب الثالث: خيارات الأطراف وبدائلها التفاوضية: بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني عام 2018، بقي هدف إيران المعلن إتقان دورة الوقود النووي والحفاظ على إمكانات الخيار النووي مع تجنب التكاليف الإقليمية والدولية لعملية التسلح الفعلية. وقامت إيران بالتراجع عن التزاماتها النووية بموجب الاتفاق بشكل متصاعد طالما لم يتم رفع العقوبات التي نص عليها الاتفاق النووي عنها. كما أبدت استعدادها للعودة للامتثال للاتفاق في إطار المفاوضات التي هدفت إلى عودة امتثال الولايات المتحدة للاتفاق في حال التزمت الأخيرة برفع العقوبات عنها. لكنها اشترطت رفع جميع العقوبات وإجراءات تحقّق لضمان رفع تلك العقوبات، وضمانات من أن الولايات المتحدة لن تنسحب من الاتفاق مجدداً، وذلك قبل عودة إيران للامتثال إلى الاتفاق النووي. كما رفضت مناقشة موضوعي دور إيران الإقليمي وبرنامجها الصاروخي في أي مفاوضات تتعلق بالملف النووي الإيراني. في حين كان الهدف الأمريكي المعلن لإدارة ترامب، تفكيك البرنامج النووي الإيراني، وتقييد كل من الدور الإقليمي وبرنامج الصواريخ البالستية لإيران. أما إدارة بايدن، فقد تحدثت بدايةً عن صفقة نووية أطول مع تقييد الدور الإقليمي وبرنامج الصواريخ البالستية لإيران، وعادت مؤخراً لطرح عودتها للامتثال للاتفاق شرط قبول إيران التفاوض على دورها
الإقليمي وبرنامجها الصاروخي مقابل رفع التصنيف الإرهابي عن الحرس الثوري.

إلى جانب تحديد الصفقات المحتملة ومصالح كل طرف، يدعو منهج تحليل التفاوض إلى تقييم تصور الأطراف لما يمكن أن يحدث في حال فشل المفاوضات وعدم التوصل لصفقة مقبولة أي (BATNA)، وكذلك تصور كل طرف لأسوء صفقة يمكن القبول بها في حال نجاح المفاوضات أي (WATNA).

فيما يتعلق ببدائل الولايات المتحدة، فإن قيمة (BATNA) الخاصة بها في حال فشل المفاوضات كانت تبدو بمرور الوقت وصول إيران إلى القدرة الكامنة لصناعة أسلحة نووية إيرانية. وإذا حصل ذلك، فستحتاج الولايات المتحدة إلى الاختيار بين السعي إلى احتواء إيران أو الدخول في هجوم عسكري لتدمير القدرات النووية الإيرانية. وعلى افتراض أن الولايات المتحدة رفضت التفاوض مع إيران، فإن احتواء إيران النووية سيكون أصعب من احتواء إيران غير النووية. كما أن أي هجوم على إيران لا يخلو أيضاً من المخاطر، رغم إشارة الولايات المتحدة الدائمة من أن الخيار العسكري موجود على الطاولة (Sebenius & Singh, Winter 2012- 13, p. 62). أما بدائل إيران، فإن قيمة (BATNA) الخاصة بها في حال فشل المفاوضات في ظل إدراكها لمحاذير العمل

العسكري التي عبّر عنها المسؤولون الأمريكيون فتبدو أكثر إيجابية، حيث تتطور قدراتها النووية لتصل إلى امتلاكها للقدرة الكامنة رغم العوائق التي ستعترض هذا التقدم مثل العقوبات والعزلة الدولية دون الإقدام على التسلح الفعلي (Sebenius & Singh, Winter 2012-13, p. 64). أما قيمة (WATNA)، أي أسوء خيارات الأطراف التفاوضية في حال الصفقة أو نجاح المفاوضات، فتتغير مع تغير مبادرات التفاوض.

المطلب الرابع: الرسم البياني ومنطقة الاتفاقات المحتملة (ZOPA)

بعد تحديد الأطراف ومصالحها وبدائلها التفاوضية، بات من الممكن تحديد ما إذا كانت هناك منطقة اتفاق محتملة (ZOPA) بين الطرفين من خلال التمثيل البياني في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني التي جرت بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. ويتم ذلك برسم محورين، وباعتبار أن المفاوضات ترمي لعودة الولايات المتحدة للامتثال للاتفاق النووي، فقد تم اختيار المحور الأفقي ليمثّل قيمة الصفقات التي طرحتها إيران وهي عبارة عن استراتيجية إيران المتدرجة التي انتهجتها للضغط على الولايات المتحدة من خلال تصعيدها النووي وانتهاكها لالتزاماتها النووية بموجب الاتفاق مع كل خطوة خطتها الولايات المتحدة في فرض العقوبات بعد انسحابها من الاتفاق وتنصلها من التزاماتها. ويمثل المحور العمودي قيمة للولايات المتحدة وهي خياراتها المتدرجة لتقييد البرنامج النووي الإيراني من خلال فرض العقوبات أو رفعها تزامناً مع التقدم النووي الذي تحققه إيران، وقد صاغها الباحث وفقاً للصفقات التي طرحت في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني بعد انسحاب الولايات المتحدة منه عام 2018. وبهذا الشكل سيقابل كل خيار نووي إيراني استراتيجية أمريكية تتضمن حدود رفع أو فرض العقوبات مع كل تقدم أو تراجع لإيران في برنامجها النووي، بحيث يمكن وصفها بأنها مجموعات من الأحكام النووية وتدابير الرقابة وثنائيات التكلفة بين تخفيف العقوبات والعقوبات الإضافية التي تنخفض عند الانخفاض لحدود الصفقة وتزداد عند الصعود إليها. وبذلك يمكن تصميم المباراة في مفاوضات إحياء الملف النووي الإيراني بعد عام 2015، على النحو التالي:

الصفقة X	إيران	الولايات المتحدة
X1	التراجع الكامل عن البرنامج النووي الإيراني، وتقييد برنامج إيران الصاروخي، وتقليص نفوذها الإقليمي أي تفكيك برنامج إيران النووي، وإنهاء أنشطة تخصيب اليورانيوم والأنشطة المتعلقة بالماء الثقيل وإزالة المواد النووية من إيران، وتقييد برنامج إيران الصاروخي، وتقليص نفوذها الإقليمي	التراجع الكامل عن العقوبات إنهاء جميع العقوبات، المتصلة بالملف النووي، المتعلقة بالمجال الإنساني، المتعلقة بالإرهاب
X2	تجميد أنشطة إيران لتخصيب اليورانيوم وتقييد برنامج إيران الصاروخي، وتقليص نفوذها الإقليمي فرض قيودا صارمة على أجهزة الطرد المركزي الإيرانية وأنشطة تخصيب اليورانيوم وكمية اليورانيوم المخصب الذي يسمح لإيران بالاحتفاظ به	تعليق مؤقت للعقوبات تعليق بعض العقوبات بشكل مؤقت وتحرير بعض الأرصدة الإيرانية المجمدة
X3	تعديل الاتفاق النووي لجعله مستدام، وتقييد برنامج إيران الصاروخي، وتقليص نفوذها الإقليمي فرض قيودا صارمة ومستدامة على أجهزة الطرد المركزي الإيرانية وأنشطة تخصيب اليورانيوم وكمية اليورانيوم المخصب الذي يسمح لإيران بالاحتفاظ به (الغاء بند الغروب) وتقييد برنامج إيران الصاروخي، وتقليص نفوذها الإقليمي	رفع العقوبات بشكل كبير جداً إنهاء جميع العقوبات المتعلقة بملفي البرنامج النووي وبالإرهاب فقط وبقائها بالمجال الإنساني

X4	العودة الى الاتفاق النووي كما هو مع تقييد برنامج إيران الصاروخي، وتقليص نفوذها الإقليمي تراجع إيران بالكامل عن انتهاكاتها للاتفاق، مع تقييد برنامج إيران الصاروخي، وتقليص نفوذها الإقليمي	رفع العقوبات بشكل كبير رفع العقوبات التي نص عليها الاتفاق النووي والعقوبات المتعلقة بالإرهاب وتحرير الأرصدة الإيرانية المجمدة بنسبة كبيرة وبقاء عقوبات المجال الإنساني
X5	العودة الى الاتفاق النووي كما هو دون مناقشة تقييد برنامج إيران الصاروخي، وتقليص نفوذها الإقليمي مشروطة بطلب إيران ضمانات سياسية لعدم انسحاب الولايات المتحدة مجدداً تراجع إيران بالكامل عن انتهاكاتها للاتفاق مشروطة بطلبها ضمانات سياسية لعدم انسحاب الولايات المتحدة مجدداً	رفع العقوبات التي نص عليها الاتفاق النووي فقط رفع العقوبات التي نص عليها الاتفاق النووي فقط وتحرير الأرصدة الإيرانية المجمدة بنسبة أقل، وبقاء العقوبات المتعلقة بالإرهاب وعقوبات المجال الإنساني
X6	العودة الى الاتفاق النووي بقيود أضعف دون مناقشة تقييد برنامج إيران الصاروخي، وتقليص نفوذها الإقليمي مشروطة بطلب إيران ضمانات سياسية لعدم انسحاب الولايات المتحدة مجدداً تراجع إيران بالكامل عن انتهاكاتها للاتفاق مع الاحتفاظ بإنجازاتها النووية كضمانات نووية، ومشروطة بطلبها ضمانات سياسية لعدم انسحاب الولايات المتحدة مجدداً	تعليق أقل للعقوبات المتعلقة بالملف النووي ستحصل إيران على نسبة قليلة من تعليق العقوبات المتعلقة بالملف النووي لكن سيطبق عليها الحظر على العناصر النووية ذات الصلة. وبقاء العقوبات المتعلقة بالإرهاب عقوبات المجال الإنساني
X7	القدرة الكامنة ستكون إيران قادرة على مواصلة برنامجها النووي دون قيود. وقد	العقوبات وتدابير العقوبات الإضافية ستبقى جمع العقوبات الاقتصادية المتعلقة بالنفط والغاز ويضاف لها الحظر
X8	القدرة على التسلح الفعلي أي الإنتاج المادي لجميع المكونات الضرورية لسلاح نووي، بما في ذلك الصواريخ والقذائف الحاملة له على ألا يتم تجميعه أو اختباره أو تركيبه على نظام صاروخي. ويتم من خلال اختبار أو انسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية	العقوبات الإضافية القاسية ستزيد الولايات المتحدة وحلفاؤها من الدول الغربية بشكل إضافي وقاسٍ تدابير عقابية على الدول والكيانات في حال لم توقف التجارة مع إيران بهدف تطبيق حظر تجاري. وتشمل التدابير الإضافية عقوبات على كبار الضباط الإيرانيين والمنظمات المسلحة المدعومة إيرانياً
X9	ترسانة نووية كاملة أي الإنتاج الفعلي لسلاح نووي وتركيبه على أنظمة صاروخية	عقوبات وتدابير إضافية كاملة تقوم أميركا وحلفاؤها بتشكيل ائتلاف للعقوبات الدولية لمحاولة الضغط على إيران وتشمل الحظر على التجارة كاملة ومنع سفر الشخصيات وقد تصل لتشكيل تحالف عسكري ضد إيران

الجدول من إعداد الباحث بناءً على المبادرات المطروحة في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني

ليصبح رسم التمثيل البياني للصفقات المحتملة على النحو التالي:

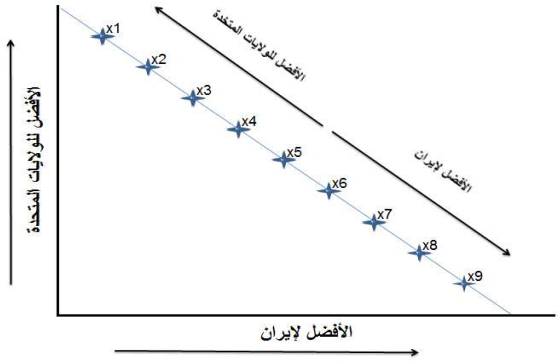

التمثيل البياني للصفقات المحتملة في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني (الشكل من إعداد الباحث)

في مفاوضات الجولة التاسعة والأخيرة، عاد الأطراف وكثفوا جهودهم لخلق منطقة اتفاقات محتملة. ولا بد من التنويه هنا أنه من خلال المبادرات المطروحة فإن قضية رفع التصنيف الأمريكي للإرهاب عن الحرس الثوري مرتبطة عملياً ببرنامج إيران الصاروخي ودورها الإقليمي، كونه الأداة الفعالة لإيران في الملفين المذكورين. كما أن قضيتي، الضمانات التي تطلبها إيران ورفع التصنيف الإرهابي عن الحرس الثوري، هما العقبتين الرئيسيتين في المفاوضات. لذلك فقد عادت الولايات المتحدة وأبدت مرونة من خلال قبولها تقديم ضمانات واقعية لإيران، وتأجيل مطالباتها بإلزام إيران بالتفاوض على برنامجها الصاروخي ودورها الإقليمي، ووافقت على قيود نووية أقل على برنامج إيران النووي. في حيت تشددت بموضوع رفع العقوبات ورفع التصنيف الإرهابي عن الحرس الثوري على اعتبار أن القضية مرتبطة بالبرنامج الصاروخي ودور إيران الإقليمي. وقد وافقت إيران على تأجيل مناقشة موضوع الحرس الثوري إلى مرحلة لاحقة، مما يعني موافقتها من حيث المبدأ على مناقشة دورها وسياستها الإقليمية، بشرط إغلاق تحقيق الوكالة الدولية في الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني، وقد رفضت واشنطن هذا الشرط. هذه المواقف أدّت لتوسيع منطقة الاتفاقات المحتملة في المفاوضات كما هو مبيّن في الشكل الذي يعبّر عنه الرسم البياني بعد تثبيت بدائل الأطراف التفاوضية الأخيرة لاختبار فيما إذا كان هناك منطقة اتفاقات محتملة.

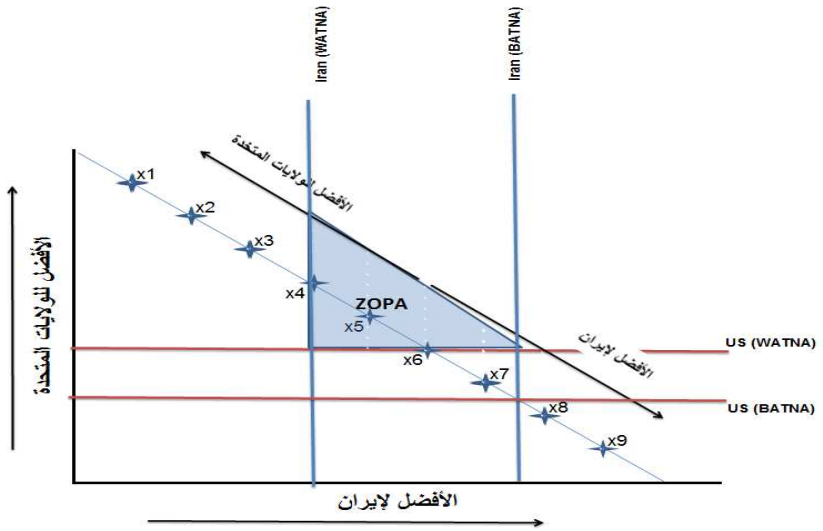

منطقة الاتفاقات المحتملة (ZOPA) بين إيران، والولايات المتحدة خلال الجولة التاسعة (الشكل من إعداد الباحث)

يعكس الشكل السابق توسّع منطقة الاتفاقات المحتملة بين الطرفين خلال الجولة التاسعة من مفاوضات إحياء الاتفاق النووي، حيث تضمنت منطقة الاتفاقات المحتملة ثلاث صفقات هي (X4,5,6). وهذا لا يعني تبني إحدى هذه الصفقات كما هي، وإنما تخضع الصفقات الثلاث إلى إعادة توزيع في إطار تصميم جديد للصفقة. كما يشير ذلك إلى أن نجاح المفاوضات ممكن، إلا أن ذلك مرتبط بعوامل أخرى أهمها توفر نضج الأطراف وهو شرط مطلوب أيضاً لنجاح المفاوضات.

المبحث الرابع: دراسة نضج الأطراف في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني

مطلب أول: تحليل أثر ضرر الجمود المتبادل (MHS) خلال مراحل المفاوضات.

اعتمدت الدراسة على المؤشر الأساس في الاقتصاد الإيراني كعامل لقياس الضرر اللاحق بإيران جراء جمود المفاوضات، وهو مؤشر صادرات النفط كونه كان الهدف المباشر لعقوبات الولايات المتحدة على إيران. وعلى زمن تجاوز إيران العتبة النووية (زمن الاختراق) وهو العنصر الجوهري الأساس للضرر المؤذي والذاتي للولايات المتحدة جراء جمود المفاوضات.

أولاً: إيران: لقياس ضرر الجمود المؤذي والذاتي لإيران (MHS) الناجم عن العقوبات الأمريكية، تم إعداد الجدول التالي:

العام	2016	2017	q1 2018	q2 2018	q3 2018	q4 2018	q1 2019	q2 2019	q3 2019	q4 2019	q1 2020	q2 2020	q3 2020	q4 2020	q1 2021	q2 2021	q3 2021	q4 2021	q1 2022	q2 2022	q3 2022	q4 2022	*q1	*q2	*q3	*q4	متوسط
صادرات النفط	2332	2526	2291	2654	1999	1103	1377	529	297	347	279	276	377	520	1260	968	1091	1246	1252	1005	1099	1175	1256	1343	1436	1535	1222
MHS*	-0.91	-1.07	-0.87	-1.17	-0.63	0.10	-0.13	0.57	0.76	0.72	0.77	0.77	0.69	0.57	-0.03	0.21	0.11	-0.02	-0.02	0.18	0.10	0.04	-0.03	-0.10	-0.17	-0.26	

ضرر الجمود المؤذي والذاتي لإيران (MHS) في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي

المصدر: بالنسبة للأعوام (2016–2020) (eia, 20,7,2021)، بالنسبة للأعوام (2021–2022) (UANI, 3,11,2022). *–بالنسبة للأعوام المذكورة جرى حسابها تقديرياً بعد حساب نسبة الزيادة بالصادرات بين الربعين الثالث والرابع لعام 2022. **–بالنسبة لمؤشر (MHS) جرى حسابه كنسبة مئوية لانحراف المؤشر عن متوسط الصادرات للأعوام، والذي بلغ 1222 ألف برميل باليوم، ومن ثم تم إرجاء الأرقام كنسب مئوية من المتوسط، ولتناسب البحث تم توزع القيم بين (–1 أفضلها، 1 أسوئها) على إيران. (الجدول من إعداد البحث)

ثانياً: الولايات المتحدة: لقياس ضرر الجمود المؤذي والذاتي للولايات المتحدة (MHS)

الناجم عن تقليص إيران زمن الاختراق النووي، تم إعداد الجدول التالي:

العام	2016	2017	q1 2018	q2 2018	q3 2018	q4 2018	q1 2019	q2 2019	q3 2019	q4 2019	q1 2020	q2 2020	q3 2020	q4 2020	q1 2021	q2 2021	q3 2021	q4 2021	q1 2022	q2 2022	q3 2022	*q4	*q1	*q2	*q3	*q4
زمن	12.0	12.0	12.0	12.0	12.0	12.0	12.0	12.0	11.0	9.0	3.8	3.2	2.9	2.3	1.9	1.3	1.1	1.0	0.7	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
MHS*	-1.00	-1.00	-1.00	-1.00	-1.00	-1.00	-1.00	-1.00	-0.83	-0.50	0.37	0.47	0.52	0.63	0.68	0.79	0.82	0.83	0.89	0.94	0.95	0.95	0.95	0.95	0.95	0.95

ضرر الجمود المؤذي والذاتي للولايات المتحدة (MHS) في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي

المصدر: (JINSA, 23,2,2022) (Davenport, 28,9,2022) .*–جرى تثبيتها على بيانات الربع الثالث باعتبار أن زمن الاختراق النووي الإيراني وصل إلى 10 أيام ولم ترفع إيران نسبة تخصيب اليورانيوم إلى90% حتى تاريخ اتمام الدراسة. **– مؤشر (MHS) تم حسابه ليتناسب مع البحث حيث توزع القيم بين (–1 أفضلها، 1 أسوئها) على الولايات المتحدة.(الجدول من إعداد البحث)

مطلب ثاني: تصورات الأطراف لحل النزاع (WO) (2016–2022): جرى تنظيم جدول التسلسل الزمني لتصورات الأطراف لحل النزاع (WO) بين عامي (2018 و2022) وكان الجدول على النحو التالي:

العام	q3 2018	q4 2018	q1 2019	q2 2019	q3 2019	q4 2019	q1 2020	q2 2020	q3 2020	q4 2020	q1 2021	q2 2021	q3 2021	q4 2021	q1 2022	q2 2022	q3 2022	q4 2022	q1 2023	q2 2023	q3 2023	q4 2023
					المبادرة الفرنسية أيلول							الجولات الست الأولى من		مفاوضات الجولة السابعة	مفاوضات الجولة الثامنة	مفاوضات غير مباشرة	مفاوضات الجولة التاسعة					

– التسلسل الزمني لتصورات الأطراف لحل النزاع (WO) بين عامي 2021 و2022(الجدول من إعداد البحث)

المطلب الثالث: تحليل النضج (ripeness) في مفاوضات إحياء الملف النووي الإيراني: لتحليل النضج تم دمج بيانات كل من تصورات الأطراف لحل النزاع (WO) بين عامي (2018 و2022) وأثر ضرر الجمود المتبادل للأطراف (MHS) لكل من الولايات المتحدة وإيران في شكل بياني واحد، وذلك لتحديد اللحظات الناضجة حسب نظرية النضج لزارتمان كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

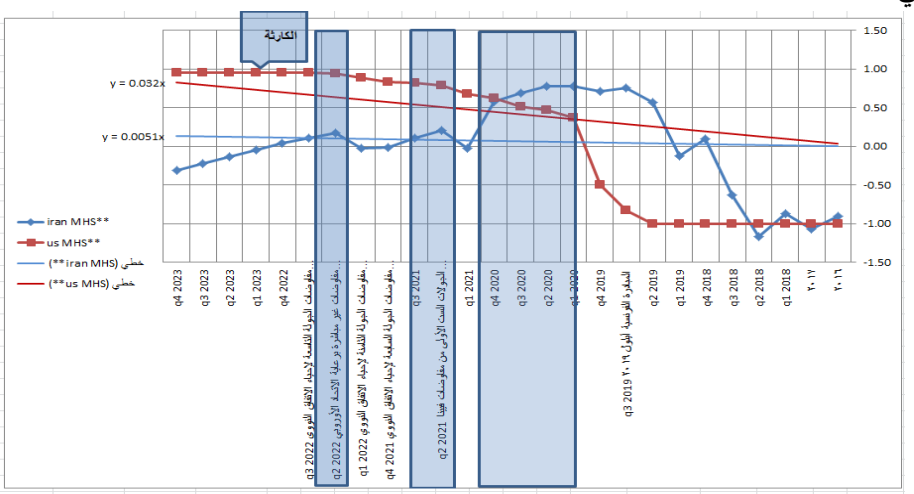

اللحظات الناضجة في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني(الشكل من إعداد الباحث)

وقد تم بموجب برنامج إكسل تحديد خطي الاتجاه واللذين يجب أن يقسما منحنيي الضرر(MHS) لإيران والولايات المتحدة إلى مناطق النضج ومناطق عدم النضج التفاوضي، وهي المناطق الأكثر ضرراً لكلا الدولتين والتي تقع فوق خطي الاتجاه. ويتضح من الشكل أن موقف الولايات المتحدة يتسم بالنضج التفاوضي اعتباراً من الربع الأول لعام 2020. أما بالنسبة لموقف إيران فإنه يتسم بالنضج التفاوضي بين الربع الثاني من العام 2019 والربع الرابع لعام 2020، وبين الربعين الثاني والثالث لعام 2021، وبين الربعين الأول والثالث لعام 2022، بينما تراجعت حدة الضغوط على إيران اعتباراً من الربع الثالث عام 2022. وبحساب مناطق التقاطع بين منطقتي النضج لكلا الدولتين، يتضح أن اللحظات الناضجة انحصرت بين الربعين الثاني والرابع من عام 2020، والربع الثاني من العام 2021، والربع الثاني من العام 2022. كما أن تصور الطرفين للكارثة المحتملة حسب تعبير نظرية النضج لوليام زارتمان تلاقى في الربع الرابع من عام 2022، ولم يتلاقى بعده حتى تاريخ نهاية عام 2022. كما أن تصور الولايات المتحدة للكارثة بأنها ممكن أن تحصل اعتباراً من الربع الرابع لعام 2022، وذلك مقترن بقرار إيران رفع مستوى إثراء اليورانيوم

إلى90%، وهو ما أشار له تقرير تقييم التهديدات السنوية لمجتمع الاستخبارات الأمريكية في شباط 2022 في حال لم يتم تخفيف العقوبات عن إيران (director of national intelligence, 7,2,2022, p. 15). حيث سيكون توقيت قرار إيران رفع نسبة إثراء اليورانيوم إلى90% بمثابة موعد نهائي للولايات المتحدة لتسوية النزاع، في حين أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لإيران.

الخاتمة:

بعد دراسة كل من متغيري وجود منطقة الاتفاقات المحتملة، والنضج التفاوضي للأطراف، توصل البحث للنتائج والتوصيات التالية:

نتائج البحث:

– على الرغم من النضج التفاوضي للأطراف بين الربعين الثاني والرابع من عام 2020، فإن الطرفين لم يتوصلا إلى تسوية للصراع القائم لعدم وجود مفاوضات أصلاً، ولأن مقاربتي الدولتين وتصوراتهما لحل الأزمة لم تقترب من الحد الأدنى لوجود منطقة الاتفاقات المحتملة في ظل إصرار إدارة ترامب على إعادة التفاوض مع إيران على الملف النووي الإيراني وبرنامج إيران الصاروخي وسياستها الإقليمية، ورفض طهران مبدأ إعادة التفاوض وإضافة قضايا أخرى للمفاوضات.

– على الرغم من النضج التفاوضي للأطراف في الربع الثاني من العام 2021، إلا أن الطرفان لم يتوصلا إلى تسوية في الجولات التفاوضية الست التي جرت في فيينا لإحياء الاتفاق النووي الإيراني لعدم وجود منطقة اتفاقات محتملة في ظل إصرار الإدارة الأمريكية على عدم رفع جميع العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب، وتراجعها عن التجاوب مع مطالب إيران برفع الحرس الثوري من القائمة الأمريكية للإرهاب بعد ضغوط داخلية من الكونغرس، وخارجية من حلفاء الولايات المتحدة.

– في تحليل نتائج الجولة التاسعة والأخيرة من المفاوضات، وعلى الرغم من وجود منطقة اتفاقات محتملة بين الطرفين، إلا أن المفاوضات لم تحقق تقدماً حتى تاريخه بسبب عدم نضج طرفي المفاوضات معاً. حيث يشير الخروج المتنامي لإيران من منطقة الضرر المؤذي لها جراء قدرتها بالتحايل على العقوبات الأمريكية وتحقيق أرقام جيدة في تصدير النفط خاصة إلى الصين، إلى التشدد وعدم استعدادها لتقديم تنازلات أو التجاوب مع مبادرات التفاوض. وهذا ما يشير إلى عدم إمكانية توصل الطرفين لاتفاق في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني حتى تاريخه.

– تنذر نتائج التحليل بتوجه كل من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني والدول الأوروبية ستتبنى إحدى الخيارات التالية: إما التنازل لإيران وتقديم حوافز تزيد من قيمة الصفقة التفاوضية لتقبلها إيران، أو اتباع التصعيد ضدها لزيادة تكلفة عدم الاتفاق عليها لإعادتها إلى منطقة الضرر المؤذي (MHS) الخاص بها مما يجعل الصفقة ممكنة. أو اتباع الخيارين السابقين معاً، أي تقديم حوافز وتنازلات لإيران، وزيادة الضغوط عليها في نفس الوقت.

التوصيات:

لقد قدم البحث إطاراً تحليلياً لفهم وتحليل مفاوضات إحياء الملف النووي الإيراني من خلال دراسة عدة متغيرات، مما قد يتيح بسهولة استخدامه لفهم وتحليل المفاوضات الدولية من خلال المنهج التحليلي للتفاوض الدولي.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية

1-الكتب والمؤلفات:

-سيبينيوس، جيمس و سينج، مايكل. (2013). هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع إيران؟ " إطار تحليلي للمفاوضات النووية الإيرانية. سلسلة دراسات عالمية. العدد:109، ط1. أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 70 صفحة.

2-المؤتمرات والندوات وورش العمل والدراسات البحثية:

-الحفيان، نورة. (2018، 9 ت2). العقوبات الأمريكية على إيران وأحكام القانون الدولي. تحليلات سياسية. اسطنبول: تركية. المعهد المصري للدراسات. 4 صفحات.

3-الدوريات:

- عبدالقادر، رامي عبد الله عبد المحسن. (2021، حزيران). السياسة الخارجية الأمريكية في عهد جو بايدن اتجاه إيران. مدارات إيرانية. مج:3، العدد:12. ص:134-150. برلين: ألمانية. المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

- هاشم، فراس عباس. (2018، ك1). تمثلات ادراكية صعود مظاهر فجوة التأثير في تشكيل مسارات التفاعلات المتأرجحة (الإيرانية - الأمريكية). مدارات إيرانية. مج:3، العدد:12. ص: 81-100. برلين: ألمانية. المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

-النجار، فريد. (1988، أيار). التفاوض والمفاوضات التجارية:النظريات-الاستراتيجيات-المهارات-التجارب. كتاب الأهرام الاقتصادي. عدد:124. القاهرة: مصر. مؤسسة الأهرام. 143 صفحة.

- الزيات، محمد مجاهد. (2022، آذار). الاتفاق النووي الإيراني.. التوجه للأمام. الاتفاق النووي الإيراني.. الاتجاه إلى مفترق طرق. الصفحات 4-7. القاهرة: مصر. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

4-الوثائق:

-الوكالة الدولية للطاقة الذرية. (2021، 4 ك2). التحقق والرصد في جمهورية إيران الإسلامية على ضوء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٣١ (٢٠١٥). رقم الوثيقة: GOV/INF/2021/2. الوكالة الدولية للطاقة الذرية. تاريخ الاسترداد 18، 12، 2021. الرابط:

https://www.iaea.org/sites/default/files/21/03/govinf2021-2_ar.pdf

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1-Books and publications
-Fisher, R., & Ury, W. (1981). Getting to yes: Negotiating agreement without giving in. 2nd Ed. Ed: B. Patton. New York City: USA. random house business books. pp:90.
-Lax, D. A., & Sebenius, J. K. (2006). 3D Negotiation, Powerful Tools to Change the Game in Your Most Important Deals. Boston, Massachusetts: USA. Harvard Business School Press. Pp:411.
-Zartman, W. (2000). Ripeness, the hurting stalemate and beyond. Editors: Paul C. Stern and Daniel Druckman. International Conflict Resolution after the Cold War. Pp:225-250. Washington: USA. national academy press. Retrieved from the national academies press: https://doi.org/10.17226/9897
2-University theses
-Hulvejová, J. B. (2015). Negotiation Analysis: Nuclear negotiations with Iran. Master's Thesis. Faculty of Social Sciences. Charles University in Prague. Institute of Political Studies. PRAGUE: Czech.pp:71.
3-Conferences, seminars, workshops and research studies
-JINSA. (2022, 23, 2). Iran's Short Breakout Time Under JCPOA 2.0. Washington: USA. Jewish Institute for National Security of America. Pp:5. Source:
https://jinsa.org/wp-content/uploads/2022/02/20220222_JCPOAbreakout_v3.pdf
4-Patrols:
-Coats, Daniel R. (2019, 29, January). worldwide threat assessment of the us intelligence community. Washington: USA. Office of the Director of National Intelligence.pp:42.
-Office of the director of national intelligence. (2022, 7, 2). ANNUAL THREAT ASSESSMENT OF THE U.S. INTELLIGENCE COMMUNITY. USA. Pp: 30.
- Sebenius, J. K., & Singh, M. K. (2012-13, Winter). Is a Nuclear Deal with Iran Possible? An Analytical Framework for the Iran Nuclear Negotiations. Quarterly Journal International Security. Vol: 37. No: 3. Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard university. Cambridge, MA:USA. The MIT Press. Pp: 52-9.

ثالثاً: مواقع الانترنت العربية:

1. إندبيندنت عربية. (2020، 28 ت2). أبرز الاغتيالات ضد العاملين في البرنامج النووي الإيراني. إندبيندنت عربية. تاريخ الاسترداد: 16، 11، 2021. الرابط: https://www.independentarabia.com/node/172336/
2. العبويني، بلال. (2019، 28 أيلول). أبرز عناوين الصحف العالمية: مخاوف من حرب إلكترونية بين إيران وأمريكا. شركة إرم ميديا. تاريخ الاسترداد: 29، 12، 2020. الرابط: https://www.eremnews.com/news/1983260

3. بي بي سي عربي. (2021، 3 ك1). قانون إيراني يهدف إلى زيادة تخصيب اليورانيوم ومنع عمليات التفتيش. بي بي سي عربي. تاريخ الاسترداد: 17، 12، 2021. الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55153713
4. جاده إيران. (2022، 13 آب). بوليتيكو: الاتحاد الأوروبي يقترح وقف الضغط على الحرس الثوري لإحياء الاتفاق النووي. جاده إيران. تاريخ الاسترداد: 9، 10، 2022. الرابط: https://jadehiran.com/archives/67472
5. الغريب، شرحبيل. (2021، 22 حزيران). انتخاب رئيسي فوز ساحق لمحور المقاومة. شبكة الميادين الإعلامية. تاريخ الاسترداد: 8، 2، 2022. الرابط: https://www.almayadeen.net/articles/article/1489772
6. فرانس 24. (2018، 30 حزيران). السعودية توافق على زيادة إنتاج النفط بطلب من ترامب. فرانس 24. تاريخ الاسترداد 14، 12، 2021. الرابط: https://f24.my/3DXr
7. بومبيو، مايك. (2018، 23 أيلول). بومبيو: ترامب مستعد للقاء أي مسؤول إيراني. سبوتنيك عربي. تاريخ الاسترداد: 21، 12، 2021. الرابط: https://arabic.sputniknews.com
8. –موقع انفيستينغ. الرسم البياني الفني لعقود نفط برنت. متاح على الرابط: https://sa.investing.com/commodities/brent-oil

رابعاً: مواقع الانترنت الأجنبية:

1. Davenport, Kelsey. (n.d). Timeline of Nuclear Diplomacy With Iran. Arms control association. Retrieved 27, 5, 2021. Source: https://www.armscontrol.org/factsheet/Timeline-of-Nuclear-Diplomacy-With-Iran
2. -Davenport, K., & Masterson, J. (2021, July/August). New Iran President May Complicate Nuclear Talks. Arms Control Association . Retrieved: 2, 9, 2022. Source:
3. https://www.armscontrol.org/act/2021-07/news/new-iran-president-may-complicate-nuclear-talks
4. -eia. (2021, 20, 7). Iran . U.S. Energy Information Administration. Retrieved:3,11,2022. Source:
5. https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Iran/excel/figure4_data.xlsx
6. -Erlanger, S., & Sanger, D. Updated: (2021, 28, June). U.S. and Iran Want to Restore the Nuclear Deal. They Disagree Deeply on What That Means. The New York Times Company. Retrieved: 2, 9, 2022. Source:
7. https://www.nytimes.com/2021/05/09/world/middleeast/biden-iran-nuclear.html
8. -Hagedorn, E. (2021, 19, 1). Blinken: 'Vitally important' to engage with Israel, Gulf on Iran nuclear deal. Al-Monitor. Retrieved: 13, 12, 2021. Source:
9. https://www.al-monitor.com/originals/2021/01/antony-blinken-secretary-of-state-biden-confirmation-hearing.html#ixzz7WhCwiD1A
10. -Krzyzaniak, J. (2021, 23,8). Iran and US still far apart on reviving the JCPOA. The International Institute for Strategic Studies. Retrieved: 2, 9, 2022. Source: https://www.iiss.org/blogs/analysis/2021/08/iran-us-jcpoa
11. Pletka, D. (2022, 3, 3). The Coming Surrender to Iran. American Enterprise Institute (AEI). Retrieved: 6, 21, 2022. Source: https://www.aei.org/op-eds/the-coming-surrender-to-iran
12. Reuters. (2022, 2, 5). Analysis: Iran nuclear deal near death, but West not ready to pull plug. Reuters. Retrieved: 19, 6, 2022. Source: https://www.reuters.com/world/iran-nuclear-deal-near-death-west-not-ready-pull-plug-2022-05-02
13. Sabet, F. (2021, October). Iran Deal Scenarios and Regional Security. the Arms Control Association. Retrieved: 2, 9, 2022. Source: https://www.armscontrol.org/act/2021-10/features/iran-deal-scenarios-regional-security

14. -Spangler, B. (2013, June). Zone of possible agreement (ZOPA). Beyond Intractability. Retrieved: 9,11,2018. Source: https://www.beyondintractability.org/essay/zopa
15. UANI. (2022, 3, 11). Iran Tanker Tracking. United Against Nuclear Iran. Retrieved:3,11,2022. Source: https://www.unitedagainstnucleariran.com/tanker-tracker?tab=1